



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٩ برئاسة القاضي الأقدم فاروق السامي وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن و سامي المعموري و خليل ابراهيم خليفة المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / حسين احمد هاشم الموسوي

المميز عليه / رئيس مجلس القضاء الأعلى / إضافة لوظيفته .

الإدعاء :

ادعى المدعي (المميز) لدى محكمة القضاء الإداري بأنه عام ٢٠٠٤ سبق وان عين قاضي في الصنف الأول في المحكمة الجنائية العراقية العليا وفي عام ٢٠٠٨ صدر أمر نقله بموجب موافقة مجلس الرئاسة الموقر إلى مجلس القضاء الأعلى ألا انه فوجئ بالأمر القضائي المرقم (٥٤٢ / ق / أ) في ١١/٩/٢٠٠٨ حيث قرر مجلس القضاء الأعلى بتركينه في الصنف الرابع من صنوف القضاة خلافاً للقانون ، قدم المدعي تظلاً بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٨ ورد التظلم بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٩ وبلغ المدعي بقرار رد التظلم بتاريخ ٥/٢/٢٠٠٩ وأقام المدعي هذه الدعوى بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٩ وبعدها اضبارة (٥٨/ق/٢٠٠٩) حكما يقضي برد دعوى المدعي شكلاً لوقوعها خارج المدة القانونية وتحمله الرسوم وأتعاب المحاماة ، طعن المميز بالحكم بلائحته التمييزية المؤرخة ١٢/٥/٢٠٠٩ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها .



القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، وذلك لان المميز/المدعي/ تظلم لدى المدعى عليه إضافة لوظيفته من الأمر القضائي الصادر بحقه من مجلس القضاء الأعلى بعدد (٢٠٠٨/٩/١١/٥٤٢/ق/أ) في القاضي بتركينه في الصنف الرابع من صنوف القضاة وتنسيبه إلى رئاسة محكمة استئناف بغداد/الرصافة وحسب تنسيبها على أن ينفذ اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠ وذلك بموجب عريضة التظلم المقدم الى المدعى عليه إضافة لوظيفته المؤرخ في ٢٠٠٨/٩/١٧ والمسجل لدى سجل الواردة لدى المسجل بعدد (٢٤٣٦٢) في ٢٠٠٨/٩/١٧ وقد قرر مجلس القضاء الأعلى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤ رد التظلم المقدم من المميز لشموله بأحكام قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ المعدل وقد طلب مجلس القضاء الأعلى/دائرة شؤون القضاء والادعاء العام من رئاسة محكمة استئناف الرصافة بالكتاب المعنون إليها بعدد (١١٤٧/ق/أ) في ٢٠٠٨/٢/٤ تبليغ المميز بالقرار وقد تبليغ المميز بالقرار في ٢٠٠٩/٢/٥ بموجب توقيعه المذيل على الكتاب المذكور . و حيث ان المميز أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري ودفع الرسم القانوني عنها في ٢٠٠٩/٣/٥ طالباً فيها الحكم بإلغاء الأمر القضائي الصادر من مجلس القضاء الأعلى بعدد(٢٠٠٨/٩/١١/٥٤٢/ق/أ) في وإبقائه في الصنف الأول وصرف امتيازاته التي يستحقها اعتباراً من ٢٠٠٨/٩/١٠ باعتباره في الدرجة الخاصة ووفقاً للتعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ وذلك للأسباب الواردة في



عريضة الدعوى يكون المميز قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بعد مضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ٧/ثانياً/ز من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل والتي تنص (على المتظلم ان يقدم طعنه الى المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء مدة ثلاثين يوماً المنصوص عليها في الفقرة (و) من /ثانياً/ من المادة المذكورة وإلا سقط حقه في الطعن... الخ) وحيث أن عدم مراعاة المدد القانونية المنصوص عليها في المادة المذكورة انفاً يعني إسقاط المميز /المدعي/ حقه في الطعن استناداً الى أحكام المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ لذا ولما تقدم انفاً تكون دعوى المدعي واجبة الرد شكلاً وحيث ان الحكم المميز قد التزم في قضائه بوجهة النظر القانونية المتقدمة لذا فانه جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالإتفاق ٢٠٠٩/٧/٢٢

القاضي الأقدم

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التمن

العضو

سامي الجمهوري

العضو

خليل ابراهيم خليفة

عناء